

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي

دراسة حالة المكسيك

**The causes of financial crises and their effects on the economies of developing countries
under the policies of financial liberalization –Mexico case study**

**Les causes des crises financières et leurs effets sur les économies des pays en
développement dans le cadre des politiques de libéralisation financière –Étude de cas au
Mexique**

المؤلف الثاني		المؤلف الأول	
حجاب عيسى	الاسم واللقب:	بوخرص عبد الحفيظ	الاسم واللقب:
جزائرية	الجنسية:	جزائرية	الجنسية:
دكتوراه علوم	المؤهل العلمي:	دكتوراه علوم	المؤهل العلمي:
أستاذ محاضر أ	الدرجة العلمية:	أستاذ محاضر ب	الدرجة العلمية:
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة	المؤسسة:	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة	المؤسسة:
0661106069	الهاتف:	0771570253	الهاتف:
Hadjab80@gmail.com	البريد الإلكتروني:	hafid.boukhors@yahoo.com	البريد الإلكتروني:

الملخص: يهدف هذا المقال الى تبيان دور سياسات التحرير المالي كأداة إستعملتها العديد من الدول النامية لإجراء إصلاحات اقتصادية خاصة في القطاع المالي وذلك بالانتقال من الإقتصاد المكبوح والمقيد بالقوانين الى اقتصاد السوق، من اجل تحسين انظمتها المالية والمصرفية وتعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة، الا ان ذلك أدى الى وقوع أغلبها في أزمات مالية خانقة عصفت بقطاعاتها المصرفية والمالية كما حدث في دولة المكسيك.

وخلص المقال الى ان عمليات التحرير المالي المتسارعة التي اتخذتها المكسيك أدت الى حدوث ازمة مالية خانقة عصفت باقتصادها ورفعت من مديونيها الخارجية، وعلى الجزائر ان تتخذ العبرة مما حدث بهذه الدولة اذا ما ارادت ان تعمل على تطبيق سياسات التحرير المالي في مسيرتها نحو اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، الازمة المالية، ازمة المكسيك.

Abstract: This article aims to demonstrate the role of financial liberalization policies as a tool used by many developing countries to undertake special economic reforms in the financial sector, This has led to the occurrence of most of these crises in the financial crisis that has hit the banking and financial sectors, as happened in the State of Mexico,

The article concluded that Mexico's rapid financial liberalization has led to a financial crisis that has crippled its economy and raised its external debt. Algeria should take the lesson from what happened in that country if it wants to implement financial liberalization policies in its march towards a market economy.

Keywords: financial liberalization, financial crisis, Mexico crisis.

Abstract: This article aims at clarifying the role of fiscal liberalization policies as a tool used by many developing countries to carry out special economic reforms in the financial sector by moving from the restricted economy to the market economy in order to improve their financial and banking systems and mobilize financial resources to achieve economic growth rates. But that led to the occurrence of most of them in the financial crises suffocating hit the banking and financial sectors, as happened in Mexico. The study tackled the problem of financial crises and their effects on the economies of developing countries under the policies of financial liberalization. In order to address this problem, we used the analytical descriptive approach as the appropriate method for such cases by addressing the theoretical and conceptual framework of the policies of financial liberalization and financial crises, Linking them, and then dropped this study on the State of Mexico, using analysis of the most important economic indicators presented in the tables extracted from various international economic bodies such as the World Bank and the International Monetary Fund concluded that the article p Mexico's accelerated financial liberalization has led to a severe financial crisis that has crippled its economy and raised its external debt. We therefore recommend that developing countries, led by Algeria, take the lesson from what happened in the Mexican state if it wants to implement fiscal liberalization policies towards a market economy.

Keywords: financial liberalization, financial crisis, Mexico crisis.

مقدمة:

شكلت الأزمات المالية المتكررة في الدول النامية في حقبة التسعينيات مصدر تهديد للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية، وذلك بسبب الآثار السلبية التي نجمت عنها، فضلا عن انتقال عدوى هذه الأزمات لتشمل دولاً أخرى، بفعل الاتجاه المتزايد والمتسارع نحو التحرير المالي.

وقد تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1980-1999) لازمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية.

والأزمات المالية وعلى رأسها الأزمات المصرفية تعتبر من الأسباب الأكثر شيوعا لتراجع دليل التنمية البشرية، ويبدو أن عدد الدول التي تعاني من أزمات مصرفية يرتفع في الفترات التي تشهد زيادة في حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي، ففي الفترة من (1950-1980) حين كانت الرقابة المفروضة على رؤوس الأموال تعتبر ممارسة شائعة لم تعان من الأزمات المصرفية سوى قلة قليلة من الدول، وبعد تحرير تدفقات رأس المال وتزايد الترابط بين الأسواق المالية أصبحت الأزمات المصرفية تتكرر. ومن الأمثلة على انتشار وباء انعدام الاستقرار الأزمة المصرفية التي أصابت دول الشمال في أوائل التسعينيات، والأزمة المالية في آسيا في عام 1997، والأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وانطلاقا مما سبق يمكن ان نطرح اشكالية بحثنا في السؤال التالي:

ما هي أهم اسباب الازمات المالية والآثار التي تخلفها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي؟ خاصة ما حدث في دولة المكسيك لتكون عبرة لكل الدول النامية التي تريد الانتقال نحو اقتصاد السوق

وبغرض الاجابة على اشكالية دراستنا، فقد تقسيمها الى المحاور التالية:

أولاً- الاطار النظري والمفاهيمي لسياسات التحرير المالي؛

ثانياً- الازمات المالية (المفهوم والانواع والخصائص)؛

ثالثاً- العلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية؛

رابعاً- الازمة المالية في المكسيك

أولاً- الاطار النظري والمفاهيمي لسياسات التحرير المالي

ظهر مصطلح التحرير المالي لأول مرة بداية سنوات السبعينات في كتابات كل من R. Micknnon 1973 و E.Shaw 1973، وقد اعتبر هذان الاقتصاديان أن تحرير القطاع المالي هو الحل للخروج من حالة الكبح المالي الذي تتخبط فيها الأنظمة المالية للدول النامية، ووسيلة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي .

ولقد أسس كل من R.Mckinnon (1973) في كتاب بعنوان "النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية"، و E.shaw 1973 في كتابه "التمتعق المالي في التنمية الاقتصادية" لمنهج جديد وهو منهج التحرير المالي؛ حيث أوضح هذان الاقتصاديان أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها معظم الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جعلت من السيطرة على أنظمتها المالية أداة هامة من أدوات إستراتيجيتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لم تؤدي لا إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي. **1- تعريف التحرير المالي:** عرفه كل من Mc kinnon و shaw (1973): على أنه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية¹.

وعرفه كل من AMABLE و CHATELAIN و De BANDT (1997): على أنه تلك السياسة التي تقود إلى رفع الادخار، واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار².

كذلك عرفه MURAT UCER (2000) على أنه عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير معدلات الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة³.

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتحرير المالي مفهومين أحدهما شامل والآخر ضيق؛ أما المفهوم الشامل يندرج تحت سياق الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته وإصلاحه. أما المفهوم الضيق فيقصد به تحرير العمليات في السوق المالي وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على العمل المالي والمصرفي وعلى حركة مختلف أشكال رؤوس الأموال من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها أو التقليل من احتكار الدولة لها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق وتعزيز تنافسية هذا الأخير.

2- عناصر التحرير المالي: يشتمل التحرير المالي على ثلاثة عناصر أو جوانب، وهذه العناصر تكون مؤشرا يسمح بقياس درجة التحرير المالي في الاقتصاد فهي تتمثل في:

1-2- تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي): تحرير القطاع المالي الداخلي يتركز على نقاط أساسية⁴:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: يتحقق بإلغاء السقوف المطبقة عليها، عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة، بحيث يصبح خاضع لآليات السوق فقط.

- تحرير القروض: والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي، وكذلك إلغاء:

- تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية.

- تحديد أسعار الفائدة المختلفة حسب نوع القروض.

- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. بوخرص عبد الحفيظ

د. حجاب عيسى

- خفض معدل الاحتياطي الإلزامي (الإجباري): فهو يعني تخفيض معدل الاحتياطي لاقانوني (الإجباري) المفروض على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، أي جعله عند مستوى معقول يسمح بالتوسع في النشاط الإقراضي.
- تحرير المنافسة البنكية: والتي تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في البلد الذي تحرر قطاعه المالي.
- إلغاء حواجز الدخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: يتمثل في إعطاء الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لممارسة نشاط الوساطة المالية إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية المحلية، الأمر الذي يعزز المنافسة داخل النظام المالي الذي ينعكس إيجاباً على نوعية الخدمات المالية المقدمة من طرفه.

ويرى مؤيدو هذا المنهج أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح، فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي وإلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية مقبولة وتشجيع الادخار وإلى كفاءة في تخصيص الائتمان، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

2-2- تحرير الأسواق المالية: يتم ذلك من خلال عدم تقييد حرية المستثمر الأجنبي عند حيازته أو امتلاكه للأصول والأوراق المالية المصدرّة باسم جهات محلية في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها⁵.

2-3- تحرير حساب رأس المال: ويقصد به العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية. كذلك يتضمن حرية التدفقات المالية والنقدية بمختلف أشكالها العابرة للحدود⁶.

ويركز خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص على أمرين هما⁷:

- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات الطويلة الأجل قبل التدفقات القصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية، إنما يتطلب ضبط الإجراءات المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

وبناء على درجة تحرير كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال)، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لكل دولة. والجدول التالي يوضح الآليات والإصلاحات المعتمدة في التحرير المالي:

الجدول رقم (01): الآليات والإصلاحات المعتمدة في التحرير المالي

القطاع	محليا	خارجيا
الحقيقي	- سياسة الاستقرار الاقتصادي	- تحرير الصفقات الجارية (رفع القيود التجارية)
	- تحرير الأسعار وتركها تتحدد وفقا لقوى السوق	- إنشاء سوق صرف العملات الأجنبية
	- تبسيط الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإلغاء الإعانات	- قابلية تحويل العملة
	- خصوصية المؤسسات العمومية	- إلغاء القيود على تحويل الأرباح من وإلى الخارج
	- خصوصية البنوك والمؤسسات المالية	- توفير مناخ استثماري مناسب من خلال تخفيف القيود
	- إعادة هيكلة النظام البنكي والمالي المحلي	- المفروضة على الأجانب

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

	- خلق أو تطوير سوق الأوراق المالية	
- إزالة القيود على خروج ودخول المؤسسات المالية المحلية من وإلى السوق المالي - تعويم الأسعار المالية وتخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك - إلغاء سياسات القروض لفائدة بعض القطاعات	- إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال (الاستثمار الأجنبي المباشر، المحافظ المالية، تحويلات الأجانب المقيمين...) - القابلية التامة لتحويل العملة - إزالة القيود على خروج ودخول المؤسسات المالية الأجنبية من وإلى السوق المحلي	المالي

Source: Maazouz, M., and Enayati, F. (2007), Financial Liberalization in the Developing Countries: Failures of the Experiment and Theoretical Answers, *European Journal of Social Sciences*, Vol. 4, No. 2, pp. 31-45.

3- مؤشرات التحرير المالي: اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة التحرر المالي وتطور النظام المالي، وسنحاول التطرق إلى أبرز ماتداول منها في البحوث الاقتصادية - وخصوصاً تلك المدرجة في الدراسات التجريبية - فيما يلي⁸:

3-1- حجم الوساطة المالية "M2/PIB": ويطلق عليه أيضاً مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، والودائع الجارية والنقود السائلة) نسبة للناتج الداخلي الخام (PIB)، ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

3-2- معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام: يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن أجله كما أنه يختلف عن المؤشر الأول "M2/PIB" بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

3-3- معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.

3-4- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصاً بدوره في جمع المعلومات، مراقبة المديرين، تنويع المخاطر، بالإضافة إلى تعبئة الادخار، وتسهيل عمليات التبادل بأكثر فاعلية، تزيد من مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

4- متطلبات التحرير المالي: يشترط نجاح سياسة التحرير المالي توفر مجموعة من المتطلبات قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي حيث يجب مراعاتها، وذلك ما أقره MCKINNON بعد جملة الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي، بالإضافة إلى فشل تطبيق سياسة التحرير المالي عند بعض الدول، حيث قام MCKINNON ببناء نموذج جديد عام

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. بوخرص عبد الحفيظ

د. حجاب عيسى

(1991)، والذي ركز فيه على عنصرين مهمين اعتبرهما كشرط أساسي لتطبيق ونجاح سياسة التحرير المالي، يتمثل أولهما في استقرار الاقتصاد الكلي أما ثانيهما فهو التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي دون إهمال الرقابة على الأنظمة المصرفية⁹.

وتولت الدراسات والأبحاث لتضيف لتحليل MCKINNON المزيد من الدقة والتحليل حول شروط نجاح سياسة التحرير المالي، ولعل من أهمها ما يلي:

4-1- توفر بيئة اقتصادية مستقرة: يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم¹⁰ وعجز الموازنة وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه. وتولى الأهمية إلى العناصر التالية¹¹:

- سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار.

- سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الاستقرار المالي.

- توافر قطاع مالي كفي ومستقر.

4-2- توافر نظام قانوني وإشرافي مناسب، وذلك من خلال¹²:

- توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة،

- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية.

4-3- التدرج في تطبيق إجراءات التحرير المالي: ثمة منهجان لتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطه وحذر.

ثانيا- الأزمات المالية (المفهوم والأنواع والخصائص)

1- تعريف الأزمة المالية: رغم تعدد المؤلفات حول الأزمات خلال القرون الماضية، لا يوجد تعريف محدد للأزمات المالية، بل توجد عدة تعريفات تختلف فيما بينها، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرفها بورت ايشنقرين (PortesEichengreenhgh) الأزمة المالية على أنها اضطراب واختلال يصيب الأسواق المالية ويتميز بانخفاض معتبر في أسعار الأصول وعدم الملاءة أو عدم قدرة المدينين والوسطاء على الدفع. وينتشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي، مثبطا أو مبطلا قدرة الأسواق على تخصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد بشكل فعال، وفي حالة أزمة مالية دولية، يتعدى الاضطراب الحدود الوطنية مما يعيق بشكل كبير قدرة التخصيص الدولي لرؤوس الأموال من طرف الأسواق المالية¹³.

كما يعرف راجان رامكشن (RajanRamkishen) الأزمة المالية بأنها "وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفعالة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وحسائر في الموارد المادية و الموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها اختيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى"¹⁴.

كما تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى¹⁵.

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

2- أنواع الأزمات المالية: تتعدد أنواع الأزمات المالية وتختلف، إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو التالي:

2-1- الأزمات المصرفية: تنشأ الأزمات المصرفية نتيجة الزيادة الكبيرة والمفاجئة في سحب الودائع من طرف أصحابها من البنوك التجارية بسبب زيادة القروض الرديئة في البنوك، وفقدان الثقة فيها نتيجة المعلومات السلبية التي تنتشر حولها وتعرضها لبعض الصعوبات، وفي ظل عدم التأمين على الودائع يندفع العملاء نحو سحب ودائعهم قبل أن يتعرض المصرف إلى الأزمة، ونتيجة للضغط الذي يتعرض له المصرف بسبب الطلب الكبير على السيولة في وقت قصير، يجعل المصرف عاجز عن توفير هذه السيولة الكبيرة التي تم طلبها مما يجعله يفلسه، وتجلى ذلك في العديد من الأزمات حيث لوحظ في السنوات الأخيرة أن تسرب الودائع من المصارف كان له الأثر الكبير في حدوث الأزمات المصرفية في الثمانينيات والتسعينيات في الأرجنتين، الفلبين، الأوروغواي، تايلاند وفنزويلا، ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا وإندونيسيا نتيجة المشاكل المتمثلة بتدهور نوعية الموجودات المصرفية وتدهور الثقة في الجهاز المصرفي سبب مهم في حدوث الأزمة المصرفية فيها.

تعرف الأزمة المصرفية على أنها الحالة التي يواجه فيها بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع أو أنها الحالة التي تكون فيها الالتزامات في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها، لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته وهناك من يرى بشكل أشمل أن الأزمة المالية تنشأ إما عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه، حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة بمعنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكن القيام بذلك في أوقات أخرى، وتسمى هذه الحالة في الأدبيات المصرفية بأزمة السيولة أو تكون التزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلي وتسمى هذه الحالة بالإعسار.

وتتجلى مظاهر الأزمة المصرفية فيما يلي¹⁶:

- ارتفاع كبير في مستوى الطلب على النقود بحيث لا يمكن تلبية هذا الطلب لجميع الشرائح وذلك في المدى القصير.
- عدم قدرة المقترضين الذين كانوا في ظل حالة سابقة في وضع جيد على الاقتراض مما يعكس الانهيار في سوق الإقراض.
- الاضطرار إلى بيع الأصول لخروج الالتزامات عن الخط المعتاد نتيجة القيمة السوقية للأصول، وتعرض قيمة الأصول إلى مزيد من التراجع وإحداث فقاعات في مستويات الأسعار.
- انخفاض شديد في قيمة أصول البنوك مما يترجم عدم سلامة الوضع المالي لعدة بنوك وبما يؤدي إلى انهيار بعض البنوك والتدافع على سحب الودائع ويمكن توفر كل المظاهر سابقة الإشارة إليها في أية أزمة مالية مصرفية بدرجات متفاوتة حسب كل حالة

2-2- أزمات العملات وأسعار الصرف: تتعرض عملة ما لأزمة الصرف عندما تتعرض قيمتها المعبرة بدلالة عملة مرجعية خلال سنة إلى انخفاض يتجاوز الحدود المعقولة، وتقدر هذه العتبة على العموم ب 25% على العموم، وتحدث نتيجة للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا أزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات لما تتخذ السلطات قرارا بتخفيض قيمة عملتها نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تحدث تلك الأزمات انهيارا في سعر تلك العملة، وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو تخفيض قسمة سعر الصرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية، ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب ما يتعرض له عملة بلد ما من هجوم مضاربي عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو عندما ترغم سلطات هذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية، أو عن طريق رفع سعر الفائدة عليها بشكل حاد.

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. بوخرص عبد الحفيظ

د. حجاب عيسى

يميز المحللون بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين أزمات "الطابع الحديث" إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة، أما في الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاماً أم خاصاً) بالثقة يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية الأكثر تحرراً وتكاملاً إلى الضغط سريعاً على سعر الصرف.

أحسن مثال على مثل هذا النوع من الأزمات هو ما حدث في تايلاند وكان سبباً لاندلاع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا سنة 1997، حيث أدت هجمات المضاربة على عملة البلد إلى تخفيض قيمتها بشكل حاد، فكان البنك المركزي مرغماً على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته ورفع كذلك من سعر الفائدة بنسبة كبيرة. وفي سنة 1998 قدر صندوق النقد الدولي 158 أزمة سعر صرف و54 أزمة مصرفية خلال الفترة 1975-1997 على عينة تحتوي 50 دولة متقدمة ونامية، ما يبين أن الدول أكثر عرضة لأزمات سعر الصرف وأكثر تكراراً من حدوث الأزمات المصرفية¹⁷.

2-3- أزمات أسواق الأوراق المالية: يمكن تعريفها "الانخفاض الحاد في قيمة الأصول المالية، وهذا بعد أن يسجل في فترات سابقة ارتفاعاً في قيمتها نتيجة للشعور بالتفاؤل لدى جميع الأطراف من أن شراء الأصول اليوم وانتظار فترة ارتفاع أسعارها بنسبة أكبر وبيعها لتحقيق مكاسب هو أفضل استثمار، مما يدفع الكثير من الشركات إلى الاستثمار في هذا الأصل لأن عائده مرتفع، غير أن الصدمة التي تنقض مسار الارتفاع تدفع الأسعار وكمية السيولة إلى التراجع ومعها يتراجع الاقتصاد بالضببط فتحدث أزمة البورصة، فهي تحدث بسبب ارتفاع أسعار أصول الأسهم فوق أسعار قيمتها العادلة وبدون أسباب مبررة لهذا الارتفاع، وهو ما يطلق عليه ظاهرة الفقاعة، ويحدث هذا الارتفاع عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم مثلاً هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح اختيار أسعار الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويًا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره بالهبوط وتدهور قيمته وتبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو في القطاعات الأخرى.

يمكن لأزمة أسواق الأوراق المالية أن ترقى باختيار البورصة وللتمييز ما بين الاثنين لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، حيث تعرف الأزمة بالفترة التي يمكن أن تكون طويلة لانخفاض أسعار الأصول المالية، أما الاختيار فيعرف بالتدهور السريع والمفاجئ لأسعار الأصول في يوم أو في بضعة ساعات والتي تترك ذكريات في أذهان الجميع، فإذا حدث اختيار وأدى إلى أزمة في الأسواق فهذا يعني تدخل العديد من العوامل المتراكمة فيما بينها لعل أحد أهمها هو سباق المستثمرين نحو السيولة، الذين لجأوا إلى القروض لتمويل مشترياتهم من الأصول والتي يجب أن يسددوها.

بالتالي نلاحظ أن أزمة أسواق الأوراق المالية يمكن أن تعبر عن ذلك التباعد ما بين القيمة السوقية والقيمة الأساسية لأصل ما أو لمؤشر البورصة، والتي تنهار في فترة زمنية معينة أو إلى ذلك التطور السريع أو الكبير لقيمة الأصول المسعرة في الأسواق، وعليه وفي ظل أهمية السوق المالية في الاقتصاد فإن أزمة السوق المالية يمكن أن تكون هي نقطة الانطلاق لأزمة مالية شاملة وإلى الانتشار على مستوى كل القطاعات الأخرى وحدوث خطر نظامي حقيقي، ويمكن أن يكون التدهور في السوق المالي هو نتيجة عوامل أخرى وتتفاقم بدخولها إلى تلك السوق وهو ما حدث في أغلب أزمات التسعينيات أما أزميتي 1929 و 1987 تتفق معظم الدراسات على أن سوق الأوراق المالية هو نقطة البداية لتلك الأزمات بل هو السبب المباشر¹⁸.

2-4- أزمة الديون (الدين الخارجي): يحدث هذا الشكل من الأزمة المالية إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة بمعنى آخر

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

تحدث أزمة الدين الخارجي عند وجود أحد الدول في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء للكليات السيادية أو الخاصة.

يظهر من التعريف الأخير أن أزمة الدين الخارجي قد ترتبط بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام) كما أن المخاطر المتوقعة بتوقف القطاع العام عن السداد لالتزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي لكن لا بد من الإشارة إلى أن الأزمات المالية هي في أغلب الأحيان مختلطة حتى ولو كانت لديها مصادر مشتركة مثل الاختلالات الاقتصادية الكلية ذات الأهمية أو السياسات المالية المشقة في ظل مناخ سياسي غير مستقر¹⁹. والجدول التالي يبين عدد الأزمات وأنواعها التي ضربت العالم في الفترة 1970-2007.

الجدول رقم (02): تكرار الأزمات المالية خلال الفترة (1970-2007)

السنة	أزمة مصرفية	أزمة سعر الصرف	أزمة دين عام	أزمة مزدوجة*	أزمة ثلاثية**
1970					
1971		1			
1972		5			
1973		1			
1974					
1975		5			
1976	2	4	2		
1977	2	1	1		
1978		5	3		
1979		3	2		
1980	3	4	3	3	
1981	3	9	6	1	
1982	5	5	9	1	1
1983	7	12	9	2	1
1984	1	10	4		
1985	2	10	3		
1986	1	4	3		
1987	6	6		1	
1988	7	5	1		
1989	4	8	3	1	1
1990	7	10	2		
1991	10	6		1	
1992	8	9	1		
1993	7	8		1	
1994	11	25		2	
1995	13	4		2	
1996	4	6		1	
1997	7	6		4	
1998	7	10	2	3	3
1999		8	2		
2000	2	4			
2001	1	3	2	1	1
2002	1	5	4		

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

1	1	1	4	1	2003
			1		2004
			1		2005
					2006
				2	2007

المصدر: هيثم يوسف محمد عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية حالة دراسة دبي واليونان (2009-2010)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 41.

* الأزمة المزدوجة هي أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة في سوق الصرف.

**الأزمة الثلاثية أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة في سوق الصرف ويلها أو يسبقها أزمة دين.

3- الخصائص الأساسية للأزمات المالية: تبرز الخصائص الأساسية للأزمات المالية في النقاط التالية²⁰:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع وقد يسبقها بعض المقدمات الدالة عليها.
- التعقيد والتداخل والتشابك في عواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
- نقص المعلومات الكافية عنها بحيث لا يمكن معرفة من المتسبب في حدوثها ولا معرفة حجمها ولا توجد ضوابط علمية دقيقة لمعرفة كيفية التصرف معها، بالإضافة أنها قد تظهر في شكل يكون سابقة في تاريخ الأزمات فالمنطقية غير موجودة.
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهتها.
- إن مواجهة الأزمة تتطلب درجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم بين الأطراف ذات العلاقة.
- فقدان السيطرة وغياب الحل الجذري والسريع، حيث أن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته، إضافة إلى أنها لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل فضلا عن غياب الحل الجذري أصلا.

ثالثا- العلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية.

لقد أظهرت الدراسات أن من بين 25 أزمة مالية حدثت منها 18 أزمة في غضون السنوات الخمس الأولى من عملية التحرير المالي، والتي اتخذت مظاهر مثل انتعاش القروض، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية وهي جميعها علامات دالة على حدوث الأزمات المالية²¹. ويشير الجدول أدناه إلى تواريخ إجراء عمليات التحرير المالي في بعض الدول:

الجدول رقم (03): تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض دول العالم

الدولة	بداية التحرير المالي	الدولة	بداية التحرير المالي
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
المانيا	1984	المغرب	1991
هونك كونك	1978	جنوب افريقيا	1980
اندونيسيا	1981	بنجلادش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاند	منتصف الثمانينيات

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

سنغافورا	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1974

المصدر: رمزي زكي، العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي (رؤية من البلاد النامية)، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1999، ص 93.

فخلال الفترة (1979-1997) كانت هنالك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و54 أزمة مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً خلال الفترة (1975-1986)، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة (1987-1997)، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة²².

رابعاً- الأزمة المالية المكسيكية 1994.

تعرضت المكسيك لأزمة مالية ضربت اقتصادها عام 1995، فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها في الوقت الذي تحول فيه الآلاف إلى عاطلين عن العمل. وأظهرت حاجة الدولة إلى أكثر من مليار دولار لضمان قدرتها الائتمانية. وفجأة غير المستثمرون في اتجاهاتهم الاستثمارية، مما أدى إلى حدوث هجرة لرؤوس الأموال الداخلة إلى الخارج بشكل واسع مما قاد إلى أزمة عميقة في النظم المالية، وهدد استقرار القطاعات الإنتاجية لتوصف بذلك أزمة المكسيك في عام 1994-1995 بأنها أول أزمة مالية في القرن العشرين توجه الانتباه إلى حجم وسرعة تدفق رؤوس الأموال. وكشفت عن مشاكل السياسة الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات الناشئة.

فخلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات تم تنفيذ عدة إصلاحات اقتصادية جعلت المستثمرين الأجانب يوظفون أموالهم في المكسيك، التي تجاوزت 90 مليار دولار ما بين 1990-1993، ثلثها هذه الاستثمارات تقريباً كان على شكل استثمارات المحفظة المالية²³.

كان وراء الحجم الضخم من الاستثمارات الأجنبية عدد من العوامل الداخلية والخارجية. وكان العامل الخارجي الهام هو تدني معدلات الفائدة في الولايات المتحدة مترافقاً مع الركود في هذا البلد. ولقد كانت خطة برايدي لعام 1989 ودخول المكسيك في اتفاقية نافتا مع الولايات المتحدة وكندا من العوامل التي عززت ثقة المستثمرين الأجانب بالمكسيك. والعوامل الداخلية الأساسية التي شجعت الاستثمار الأجنبي هي: ازدياد الناتج المحلي بمعدل 3.1% سنوياً بين 1988 و1994، ومعدل التضخم المتدني الذي هبط من حوالي 14.5% إلى 6%، وعملية خصخصة واسعة النطاق للقطاعات المملوكة من قبل الدولة²⁴.

كان هناك سبب هام آخر وراء هذه الفورة في الاستثمارات الأجنبية وهو رجوع الرساميل التي هربت من المكسيك إلى الولايات المتحدة أثناء أزمة الدين في الثمانينيات والتي كانت في غالبها قصيرة الأمد تبحث الحصول على ربح سريع عبر مضاربات مالية في الأسهم والأوراق المالية في أسواق المكسيك المالية²⁵.

صاحب هذا التوافر المتزايد للرساميل الأجنبية وتزايد الاعتماد عليها توسعاً في الطلب الكلي بشكل كبير، زيادة أسعار الأسهم وارتفاع أسعار العقارات، كما سجل هبوطاً حاداً في الادخار المحلي الذي تراجع من نسبة 22% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988 إلى 16% عام 1990 وإلى 5% سنة 1994²⁶.

استخدمت المكسيك هذه الأموال لتمويل الاستهلاك المتزايد للمواد المستوردة. وبالرغم من أن حجم الصادرات تزايد في هذه الفترة، فإن فاتورة الواردات تصاعدت بسرعة أكبر، متسببة بعجز في الحساب الجاري بما يقارب 30 مليار دولار، ما يوازي نسبة عجز 7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994، بعد أن بلغت هذه النسبة 6.7% و 5.7% عامي 1992 و1993 على التوالي²⁷.

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. بوخرص عبد الحفيظ

د. حجاب عيسى

نتج عنه ممارسة ضغوط على سوق النقد الأجنبي (انخفاض الاحتياطي الأجنبي إلى 10 مليار دولار في منتصف ديسمبر 1994) التي أدت إلى زيادة حدة المضاربة والتخلي عن ثبات سعر الصرف في 22 ديسمبر 1994، وخفضت المكسيك سعر صرف عملتها إلى 13%، وهبطت قيمته من 3.5 بيسو مقابل الدولار إلى 7.5 بيسو في مارس 1995 فخسرت بورصة الأسهم نصف قيمتها بعد أشهر قليلة من تخفيض قيمة البيسو، وانتقلت الأزمة بسرعة إلى دول أخرى، وخسر البيسو 50% بعد ثلاثة أشهر من تخفيض قيمته، رغم إصدار الحكومة للسندات بقيمة 29 مليار سمته تيسوبونوس²⁸.

ساهم تخفيض سعر صرف (البيزو) في خلق حالة من دعر خيمت على العالم، وعلى المشرفين على إدارة رؤوس الأموال الخاصة في مصاريف وول ستريت وفي صناديق الاستثمار المالي التابعة له على وجه الخصوص. فهم كانوا قد استثمروا ما يزيد عن 50 مليار دولار في قروض للحكومة المكسيكية في أسهم وسندات مكسيكية.²⁹

ظل استمرار العجز الكبير في الحساب الجاري، واتجاه رؤوس الأموال للخارج، حيث بدأ المستثمرون في الدول المصنعة حديثاً بنقل رؤوس أموالهم إلى العملات الصعبة كالدولار والمارك الألماني، فانخفضت رؤوس الأموال المستثمرة في المحفظة المالية إلى (14) مليار دولار في عام 1995، بعد أن كانت تقدر بـ 23 مليار دولار في عام 1993 وصاحب ذلك توسع في منح الائتمان بشكل كبير بين مارس وجوان 1994 من 15.7 إلى 33.5 مليار بيسو، وعوضت الزيادة في الائتمان نسبة كبيرة من الانخفاض في السيولة الناتج عن صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المكسيكي فأرتفع عرض النقد في عام 1994 بنسبة 18%، وارتفع الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص نحو 32%³⁰.

كإشارة واضحة للأزمة، بدأت سندات الدين المكسيكية قصيرة الأجل تنسحب نحو الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن فقد (البيزو) المكسيكي 40% من قيمته خلال أسبوع واحد بسبب الطلب المنخفض في عام 1995. بعد هذا الانكماش فقد (البيزو) المكسيكي نصف القيمة التي كان عليها قبل ثلاثة أشهر من الأزمة، بينما تقلصت الميزانية الحكومية، وتمت خسارة 2.5 مليون فرصة عمل في أقل من نصف عام وبنفس الوقت أعلنت 60 ألف شركة بناء إفلاسها، كما تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%.

أما معدل البطالة فقد تضاعف حيث ارتفع من 3.7% عام 1994 إلى 6.5% عام 1995 بينما ارتفع معدل التضخم إلى 35% بعد أن كان قد وصل إلى 12% عام 1992 في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص نحو 12%³¹. بلغت الديون المستحقة على المكسيك سنة 1995 حوالي 60 مليار دولار موزعة كما يلي³²:

- 20 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.
- 20 مليار دولار قروض بنكية لبنوك مكسيكية.
- 12 مليار دولار قروض القطاع المالي الخاص.
- 08 مليار دولار ديون خارجية مكسيكية.

توجهت مرة ثانية المكسيك إلى الولايات المتحدة لإنقاذها من أزمته كما فعلت أثناء أزمة الدين عام 1982، ففي جانفي 1995، فيما كانت المكسيك على وشك التخلف عن دفع ديونها الأجنبية أمنت الولايات المتحدة لها اعتمادا ماليا عالميا بقيمة 50 مليار دولار. ووعدت الولايات المتحدة بتقديم 20 مليار دولار منفردة من هذا الاعتماد، على أن يساهم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبعض دول مجموعة السبع بتأمين القسم الباقي، مقابل ذلك قدمت المكسيك صادراتها المستقبلية من النفط ككفالة للأموال المقرضة التي يجب تسديدها خلال ثلاث إلى خمس سنوات. استخدم ما يقارب 12 مليار دولار من القرض الأمريكي خلال سنة 1995 لتسديد قيمة سندات التيسوبونوس المستحقة³³.

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. بوخرص عبد الحفيظ

د. حجاب عيسى

ففي مارس 1995، أعلن عن خطة تقشف تضمنت فرض نسبة أعلى من الضرائب وخفض في إنفاق القطاع العام، وخاصة قطاع الخدمات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، رفعت معدلات الفائدة لاستقطاب المستثمرين الأجانب ولتدعيم البيسو. فتصاعدت نتيجة لذلك نسبة الفائدة إلى ما يزيد على 80%، من قبل الشركات المكسيكية. وتضاءلت الثقة بالعملة المكسيكية لدرجة أن عددا من شركات التجارة المحلية رفضت التعامل بالبيسو، مصرة على التعامل بالدولار. كانت آثار مخطط التقشف أكثر عمقا بالنسبة لفقراء المكسيك، الذين تعرضت معيشتهم للخطر من جراء فقدان الوظائف، وتدني معدلات الأجور الحقيقية وانكماش الاعتمادات الائتمانية وارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة وتخفيضات إضافية في قطاع الخدمات الاجتماعية.

كانت البيانات الاقتصادية للفصول الثلاثة الأولى من عام 1996 أسوأ ما رأته المكسيك خلال ثمانية عقود. أنخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7%. انخفاض الفصل الثاني كان صاعقا بنسبة 10.8%. وبلغت نسبة التضخم 50% في نهاية السنة. انخفض الاستهلاك المحلي بنسبة 25%. وبلغت خدمة الدين في الفصل الأول 17.822 مليار دولار (من غير تضمين سندات التيسويونوس المستحقة) وهذا ضعف ما كانت عليه في الفصل الأول من عام 1994. وما بين 1.5 و2 مليون شخص خسروا وظائفهم، واضطر ما يقارب ثلث المؤسسات التجارية المكسيكية إلى إغلاق أبوابها... ازدادت القروض غير المنفذة بنسبة 561%، لأن الملايين من المؤسسات والأفراد لم يتمكنوا من دفع ديونهم في جميع أنحاء المكسيك. والجدول أدناه يوضح أهم انعكاسات هذه الأزمة.

الجدول رقم (04): مؤشرات مرتبطة بآثار الأزمة المالية للمكسيك خلال الفترة (1994-1997)

التعيين	1994	1995	1996	1997
معدل التغير (%)				
الناتج المحلي الخام الحقيقي	4.4	-6.2	5.2	7
أسعار المنتجات الاستهلاكية (نهاية الفترة)	7	52	27.7	15.7
أسعار المنتجات الاستهلاكية (المتوسط)	7.1	35	34.4	20.6
سعر الصرف الاسمي	7.7	47.4	-15.6	4
النسبة المئوية من الناتج المحلي الخام (%)				
إجمالي الإنفاق والإقراض الصافي(1)	23.3	23	22.8	23.7
التعليم	3.9	3.7	3.7	3.7
الرعاية الصحية	3.6	3.5	3.3	3.7
مؤشرات الفقر (%)				
معدل الفقر(2)	12.7	10.6	16.9	59.9
معامل جيني(3)	52.7	51.6	50.2	-2.7

المصدر: إيمانويل بالداتش وآخرون، الأزمات المالية وتوزيع الدخل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 2، 2002، ص 26.

(1) القطاع العام غير المالي.

(2) يقاس استنادا لسلسلة السلع الاستهلاكية.

أسباب الأزمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسات التحرير المالي دراسة حالة المكسيك

د. حجاب عيسى

د. بوخرص عبد الحفيظ

(3) معامل جيني هو مقياس لعدم المساواة، والرقم (100) يعني عدم المساواة الكاملة، والصفر يعني المساواة الكاملة.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق يمكن القول ان التحرير المالي ينطوي على مفهومين المفهوم الأول والذي يندرج تحت سياق الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته وإصلاحه ويعتبر هذا المفهوم شاملاً. أما المفهوم الثاني فيقصد به تحرير العمليات في السوق المالي وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على العمل المالي والمصرفي وعلى حركة مختلف أشكال رؤوس الأموال من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها أو التقليل من احتكار الدولة لها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق وتعزيز تنافسية هذا الأخير، ويعتبر هذا المفهوم ضيقاً مقارنة بالمفهوم السابق.

ويؤدي التطبيق المتسارع لسياسات التحرير المالي الى حدوث ازمات مالية تؤدي الى وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها اختيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى، وهو ما حدث في دولة المكسيك، حيث:

- انتقلت عدوى الأزمات إلى أسواق أخرى، إذ بسببها تم تخفيض العملة الاندونيسية والهنغارية نتيجة لتخوف المضاربين هناك، فقد أظهرت الأزمة عدم مصداقية أسواق المال، وخطأ تركها دون رقابة. فنتيجة لذلك اضطرت المكسيك إلى مضاعفة أسعار الفائدة لوقف هروب رؤوس الأموال المستثمرة هناك.

- أكدت الأزمة حقيقة أن رأس المال المستثمر لمدة قصيرة يتأثر بالإحداث اليومية بشكل واسع إذ يمكن القول لو أن المكسيك قد منحت قروضاً حكومية طويلة الأجل لأمكن تفادي الأزمة، ولكانت تداعياتها اقل خطورة مما حدث بالفعل، عشرات الآلاف من الشركات تعرضت للإفلاس، ملايين من العاطلين عن العمل، والأزمة أصابت جميع الفئات الاجتماعية.

- كما أن الافتقار إلى الانضباط المالي من الأسباب التي أدت إلى اندفاع المكسيك نحو الأزمة، فقد ارتفعت نسبة عجز الميزانية من 10% إلى 12% ثم إلى 14% قد ساهم في تركيز الانتباه إلى هذه المشكلة. كما ساهمت السياسة النقدية التي اتخذها بنك المكسيك على تخفيض معدل إجمالي صافي دين القطاع العام إلى إجمالي الإنتاج المحلي من 38.5% في ديسمبر 1995 إلى 25.3% في كانون الأول 1999، إذ يتحقق الانضباط المالي حينما تتوفر المعلومات للجميع وحينما تتوفر الثقة في تلك المعلومات حول حجم الائتمان المتوفر، ومدى تشدد البنك المركزي في سياسته النقدية وما إلى ذلك.

الاحالات والمراجع:

¹ Belkacem BENALLALL, *Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration*, Friedrich Ebert Stiftung, Actes de la jeune recherche en Economie, Société et Culture. Lauréats du concours FES Algérie 2012, P5.

² Boujelbene Younes et chtioui slim, *libéralisation financière et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie*, 2006, P11.

³ Belkacem BENALLALL, op.cit, P5.

⁴ شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية وبنوك (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص42.

- ⁵ حريري عبد الغني، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص نقود ومالية فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، 2007، ص ص 64-65.
- ⁶ يوسف عثمان ادريس، تحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، المجلد 41، العدد 03، ص 50.
- ⁷ محمد زكريا بن معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- ⁸ Numidia BOUAICHI & Pr Farid YAICI, *LIBERALISATION FINANCIERE ET DEVELOPPEMENT FINANCIER : APPROCHE COMPARATIVE ENTRE L'ALGERIE, LE MAROC ET LA TUNISIE*, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14, Bédjaia, 2014,..., PP 96-102.
- ⁹ بن بوزيان محمد، غربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير الفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، ص 6 ماي، المركز الجامعي خمس مليانة، الجزائر، 2009، ص 4.
- ¹⁰ رونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد: إحكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق، ترجمة، صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة ، مصر، 1996، ص 116.
- ¹¹ عاطف اندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005، ص 88.
- ¹² حريري عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.
- ¹³ آيت بشير عمار، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الأزميتين المكسيكية والأسبوية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 2.
- ¹⁴ عبد الحفيظ إبراهيم، اشكالية الازمات الاقتصادية في الانظمة الراسمالية المتقدمة-حالة انعكاس الازمة المالية العالمية لعام 2008 على اقتصاديات الدول العربية-، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 151.
- ¹⁵ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 189.
- ¹⁶ العقريب كمال، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية نماذج من الدول العربية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 66.
- ¹⁷ عبد الحفيظ ابراهيم، مرجع سابق، ص ص 156-157.
- ¹⁸ عبد الحفيظ ابراهيم، مرجع سابق، ص ص 157-158.
- ¹⁹ العقريب كمال، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية نماذج من الدول العربية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 69.
- ²⁰ خليل أبو سليم، الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة وأثرها على الاقتصاد الأردني، مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة وأثرها على العالم العربي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2011، ص 07.
- ²¹ ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي، الكويت، العدد 29، 2004، ص 6.
- ²² صباغ رفيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 11.
- ²³ سنغقالحيت، عولمة المال، ترجمة رياض حسن، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص 77.
- ²⁴ سنغقالحيت، مرجع سابق، ص 78.

- ²⁵ بورزامة جيلالي، عولمة أسواق رأس المال العربية في ظل الأزمات المالية العالمية دراسة حالة أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات المغاربية، الجزائر المغرب، تونس، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 114.
- ²⁶ ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي، الكويت، العدد 29، 2004، ص 15.
- ²⁷ غيليو اورتييز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للاندعاش في آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2 واشنطن، 1998، ص 7.
- ²⁸ حسين احمد دخيل المسعودي، أزمة الاقتصاد المكسيكي وأثرها في تحديد نمط العلاقات الأمريكية - المكسيكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، 2007، ص 114.
- ²⁹ عبد الحسين وداي عطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 156.
- ³⁰ العقريب كمال، مرجع سابق، ص 90.
- ³¹ جيرالد بوكسبرغر وهاولد كليمنتا، الكذبات العشر للعولمة، بدائل دكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سلمان، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، سوريا، 1999، ص 57.
- ³² غزازي عماد، الآثار الاقتصادية الكلية للازمات المالية على البلدان النامية في ظل العولمة المالية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 111.
- ³³ سنغكالجيت، مرجع سابق، ص 87.